الفصل الثانى

تقييم السياق المحيط وفحوى خطاب البشري

بشأن الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو ١٩٥٢- ١٩٦١

و ينقسم الفصل إلى مبحثان :

- **المبحث الأول :** نقد وتقييم الواقع الاجتماعي - السياق- المحيط بخطاب البشري
- **المبحث الثانى** : نقد وتقييم فحوي خطاب البشري بشأن الديمقراطية

المبحث الأول

نقد وتقييم الواقع الاجتماعي – السياق المحيط بخطاب البشري

تمهيد:

هناك أمران جديران بالاعتبار والنظر في منهج البشري فى خطابه بشأن الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو هما :

● معاصرة البشري لأحداث ووقائع حقبة ٢٣ يوليو كشاهد علي العصر، دفعته لاتخاذ منهج «المنظور المعاصر»، والذى يرى فيه أن الزمان المدروس يتوحَّد مع زمان الكاتب، الذي أجري فيه تلك الدراسة . ومن ثم، يصبح الكاتب ليس فقط راصدا ومحللا للأحداث، ولكن أيضاً مُشترك في صناعة الأحداث .

دراسة وتحليل البشري لموضوع الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو، جاء في فترة انتمائه للتيار الإخواني، وذلك في إطار تحوله الفكري لما سمَّاه: « التحول من العلمانية إلي الإسلام »، وهو الأمر الذي يُبرر تحيُّزه للتيار الاخواني، ضد التيارات السياسية الأخرى وبالأخص التيار الناصري، وقد ظهر تحيزه الشديد من خلال الحوارات والمناقشات بين التيار الاخواني وباقي التيارات السياسية الأخرى، والتى بدت فى صورة أقرب لما يعرف باسم «الحروب الفكرية» . ومثال ذلك الحوار الى جرى بين نخبة ممن يتبنُّون الفكر السياسى الإخوانى، وبين نخبة من باقي التيارات السياسية الأخرى، فى ندوة باسم الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين، إلا أن "البشرى" اعتبره حواراً بين "الإسلام" وبين "العلمانية" ([1]) .

أري أن نكتفي بنقد وتقويم السياقين التاليين باعتبارهما يفيان بموضوع البحث، وهما فى المبحثان التاليان:

- المطلب الأول : نقد السياق التاريخي .
- المطلب الثانى : نقد وتقييم السياق السياسي .

---

[1] الحوار الاسلامى العلمانى مرجع سابق ص ٧ .

المطلب الأول

نقد وتقييم السياق التاريخي

لما كان البشري، قد عرض رؤيته للحقبة الاستعمارية، من المنظور الذي سماه بـ «العلمانية»، قبل تحوله الفكري إلي ما سماه بالإسلام في إصدارات عدَّة، منها كتابه «الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥/١٩٥٣»، وفيه تناول تحليل ونقد التيارات السياسية ومواقفها في الأحداث التاريخية الهامة. ثم قام بتغيير وجهة نظره السابقة، فى كلا التيارين : "الإخواني" و"الوفد" من خلال منظوره الإخواني الجديد –والذى يرى أنه جاء تصويباً لوجهة نظره السابقة، وهو ما نرى أن هذه المسألة يكتنفها أمران :

- الأمر الأول : أن العدول عما طرحه "البشرى" فى رؤيته السابق من نقد وتقويم - لا تتأتي بأى حال ؛ إلا من خلال السياق التاريخى الذى طرحه فى الرؤية الأولى ؛ حتي يُمكننا فهم واستيعاب الملابسات التي أدت به للخطأ في رأيه ورؤيته الأولي، وكيف يتأتَّى لتقييمه الجديد أن يكون تصويبا لرأيه ورؤيته السابقة ؛ أما إعادة طرح هذه المواقف والأحداث مرة أخري بعد نزعها من سياقها، لتقديم رأياً وتقويماً جديداً، يترتب عليه نقل هذا التيار من المربع السلبي إلي المربع الإيجابي، وذاك التيار من المربع الإيجابي إلي المربع السلبي، هكذا بخبطة لازب ؛ هو أمر لا يتفق مع مقتضيات منهج البحث العلمي السليم . وهو الأمر الذي فعله البشري في مقدمة إصداره لطبعة جديدة من كتابه «الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥/١٩٥٣»، والذي جاء متناقضا مع ما كتبه فى متن الكتاب ([1])، ومع منهجه فى البحث فى قوله : « أنا أدرك أن الواقعة التاريخية يجب أن تُفهم في سياقها، وفي تشابكها مع غيرها من الأحداث، وأن معايير تقويم الأحداث يجب أن تكون علي قدر من التركيب، بحيث تتلاءم مع تتابع الوقائع وتشابكها »([2]).
- الأمر الثانى : الإطار الذى طرح فيه وجهة نظره الإخوانية الجديدة، فى كلا التيارين : "الإخواني" و"الوفد"، يُثير الانتباه إلى مسألتين :

---

[1] تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ – مرجع سابق ص ٢٦ – ٧٢ .

[2] نفس المرجع ص ٥٦ .

أ – أن "البشرى" طرح وجهة نظره الإخوانية الجديدة، بمناسبة إعادة طبع كتابه " الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ / ١٩٥٣ "، والتى أعلنها فى "مقدمة" الطبعة الجديدة من الكتاب . الأمر الذى يعنى رضاه عن كل ما كتبه فى هذا الكتاب، بإستثناء ما ذكره فى "المقدمة" - والتى كما نوهنا لم تتجاوز إعادة تقييمه لتيار الإخوان، بالإضافة إلى نعته الحركة الوطنية بقيادة "الوفد" بالعلمانية – فى حين أن المنطلق الفكرى الثقافى الذى أنتج منه "البشرى" هذا الكتاب : "منطلق علمانى"، أى أن كل ما كتبه "البشرى" – فى هذا الكتاب - جاء من نسقه الفكرى ونظرته العلمانية الى الحياة والإنسان والكون؛ ومن ثم كان من المفترض أن يعلن تبرأه من كل ما كتبه فى هذا الكتاب، بإعتباره يمثِّل فكراً علمانياً، فإذا به يُعيد نشر الكتاب ذو الرؤية العلمانية ([1])

ب – اقتصار البشرى على إعادة تقييم كلا التيارين : "الإخواني" و"الوفد" من خلال منظوره الإخواني الجديد يعنى أن المسألة سياسية، وليس لها علاقة بتغيُّر نسقه الفكرى ونظرته إلى الحياة والإنسان والكون، أما عما طرح "البشرى" لوجهة نظره الإخوانية الجديدة بشأن التيارين السياسيين اللذين قلب البشري تقييمهما من النقيض إلي النقيض وهما :

- **التيار الأول :** التيار الإخواني ويمثله «حركة الإخوان»، وقد أعاد البشري تقويمها ونقلها من المربع السلبي إلي المربع الإيجابي . فبعد أن كان يري أن سمتها الرئيسية «الغموض» والذي يكمن في ماهيتها، وأنها وَظَّفت هذا الغموض ليكون أداة من أدواتها في العمل السياسي، وأنها كتنظيم كانت تسعي لإحتواء الإسلام بوصفه ديناً، والسيطرة عليه لا للإتصاف به ؛ قلب تقويمه هذا ليكون: تيارًا إسلاميًا يُمثِّل الحركة الإسلامية، ويُمثِّل الإسلام نفسه، ويمتلك المشروع الإسلامي والمنهج الإسلامي . وقد ترتَّب علي هذا التغيير، عدول في نقده وتقويمه لمواقف حركة الإخوان وعلاقتها بالتيارات السياسية الأخرى في كل الأحداث السياسية التاريخية ؛ لتصبح كلها مواقف إيجابية، كانت فيها علي حق، وكانت تراعي مصلحة الوطن، بعد أن كان تقييمه لها علي النقيض من ذلك تماماً.
- **أما التيار الثانى :** فهو الوفد الذي كان في رؤيته الأولي يُمثِّل تيار الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية، التي تسعي لتحقيق مصالح الشعب الوطنية، وأن الديمقراطية وإرادة الشعب كانا يتحققان «وجوبا وعدما»، مع نجاحه - أو خسارته - في الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان وتشكيله للحكومة . فأصبح في رؤيته الإخوانية الجديدة تيارًا علمانيًا، يُمثِّل تيار الحركة الوطنية العلمانية، وأنه الأبعد عن الإسلام والأعظم أخذاً من الغرب، كتب البشري: « قد يكون الوفد علي رأس من يعاديهم الإخوان، لا لأنه الأبعد عن الإسلام، ولا لأنه الأعظم

[1] الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ – مرجع سابق ص ٢٦ – ٧

أخذا من الغرب، ولكن لأنه الأكثر شعبية والأقوي في تحديه لدعوة الإخوان»([1]).

وما نريد التأكيد عليه هو أن المقصود بنقد تغيير – أوعدول- البشري عن رؤيته إلي رؤية أخري، ليس نقد فكرة التغيير أوالعدول نفسها من الناحية الفلسفية المجردة، ذلك أن مسألة تغيير أو عدول أي إنسان لآرائه هو أمر صحي وسليم، طالما أن هذا التغيير أوالعدول أتي من خلال مراجعة سليمة لتدارك الأخطاء وتصحيحها، وفق نهج علمي سليم، أما الخروج عن المنهج العلمي السليم، مع توظيف كلمة «الإسلامية» كصفة بما تحمله من «قيمة» في دغدغة لمشاعر المتلقين، واستمالة عواطفهم، بهدف التأثير علي فعالية العقل في تقييمه للأمور . وبما تُحدثه من تأثير لايؤدى فقط إلى تكوين صورة غير سليمة للسياق المحيط بخطاب البشري لتلك الحقبة ؛ ولكن أيضا، بما يؤدي إلي اعتبار أن ما قدمه البشري من أبحاث علي هذا النحو، ليست بالأبحاث العلمية التي يُعتد بها، وإنما هي مجرد رأي ذاتي، يمكن تقييمه من الناحية الأدبية البلاغية .

المطلب الثانى : نقد وتقييم السياق السياسي

نري أن أهم جوانب السياق السياسي في حقبة ٢٣ يوليو، تأتي في نظرته لخريطة القوي السيايسة في تلك الحقبة، والتي نري أنها أثرت بالتالي علي نظرته الكلية وتحليله وتقييمه للنظام السياسي لثورة ٢٣ يوليو، وعلي ظاهرة الديمقراطية فيها علي وجه الخصوص . ومن ثم سنكتفى بنقد وتقييم رؤية البشري لهذاالجانب فى الآتى :

انطلق البشري في رؤيته لخريطة القوي السياسية لحقبة ٢٣ يوليو، مما انتهت إليه أوضاع القوي السياسية للحقبة السابقة عليها مباشرة - «الاستعمارية» - باعتبارها الامتداد الزمني التاريخي لها، لتكون هي نقطة البداية والانطلاق، وجاء مدخله في إطار طرح هذه التساؤلات : كيف واجهت كل قوة من القوى السباسية ثورة ٢٣ يوليو؟ . وهل كانت مواجهة هذه القوى السياسية للثورة، عن قوة وتحدي أم عن ضعف واستسلام ؟ . وما نتيجة تلك المواجهات والصراعات ؟ . وما هى القوي القديمة والجديدة التي تصدَّرت المشهد السياسي في حقبة ٢٣ يوليو ؟ .

وتأتي إجابات البشري علي هذه التساؤلات، كمدخل لتحليل ونقد القوي والتيارات السياسية ومواقفها المختلفة في تلك الحقبة وهي فى النقاط التالية :

- «الملك» .
- القوي السياسية الحزبية .

---

[1] نفس المرجع ص ٦٢ .

- «الوفد» .
- الأحزاب الشعبية .
- الاحتلال البريطاني .
- حركة الضباط الأحرار .

أولاً : الملك

لم يقدِّم البشرى تحليلاً وتفسيراً شافياً، يُوضح فيه أسباب السهولة واليُسر الذى تم به خلع الملك، ثم طرده خارج البلاد، واكتفي فقط بوصف الكيفية التي تمت بها عملية الخلع، والتي جرت- كما يقول- علي صورة أقرب إلي رتابة الحياة اليومية، أو حصاة أزيلت من طريق، لم يستدع إزاحتها مجرد أن تقف العربة قليلا !. الأمر الذي يستدعي الدهشة والتعجب، بعد ما ذكره من أن الملك كان يُمثِّل إحدي القوتين السياسيتين - التي تُحدث التوازن السياسي والاستقرار في المجتمع المصرى - وكانت الأمة المصرية بكاملها تمثل القوة الأخرى . وأن دستور ١٩٢٣ قد عكس هذا الأمر باعتباره واقعًا فعليا، بتقسيمه السلطة السياسية فيما بين «الملك» و «الأمة»، وهو ما صنع الازدواج في الشرعية الدستورية .. إلي آخر ما ذكره البشرى ونوهنا عنه في الفصل السابق، وهو الأمر الذى يكشف عن خطأ في رؤية البشري- أي في تقديره لقوة «الملك» السياسية – باعتبار ما كشفته الأحداث من أن الملك لم يكن له أى قوة سياسية بذاتها لها ثقل في ميزان القوي السياسية ؛ وإنما كان مجرد انعكاس لسلطة الاحتلال، وأداة من أدواتها في السيطرة علي البلاد، ذلك أن سلطة الاحتلال حين شاءت أن تضع نظامًا سياسياً جديداً، يُحقق مصالحها في فترة ما بعد ثورة ١٩١٩، وضعت ذلك النظام الذي يبدو فى صورة نظام ديمقراطي، صنعت للملك فيه دوراً رئيسياً، ومن ثم سقط الملك بمجرد أن رفعت يدها عن حماية هذا النظام .

ثانياً : القوي السياسية الحزبية

قدَّم"البشرى"تحليلاً وتفسيراً لأسباب سقوط هذه الأحزاب وتصفية القوي السياسية الحزبية بالبساطة والسهولة التى نوَّه عنها،ضمن تفسيره لأسباب نهاية نظام الحكم السابق الخاضع لهيمنة الاحتلال – والتى نوَّهنا عنها سابقاً - ومن ثم إكتفى "البشرى" بوصف حالة سقوط الأحزاب – علي أثر قرار بحل الأحزاب السياسية أصدره مجلس قيادة الثورة – وذكر بأن مطالعة وقائع الفترة التالية للنظام القديم، تكشف عن أن هذا النظام لم تقم له قائمة من بعد، ولا أتى صنيعا ولا اتخذ مسلكا كان من الأهمية بما يُهدد الوضع الجديد للصراع، ولم يكن ما هو قادرا علي البقاء من أحزاب النخب القديمة إلا الوفد ([1])، أما السبب المباشر فنري أنه جاء من نفس السبب الذي ذكرناه آنفا، والذي أسقط الملك وهو: أن هذه الأحزاب قامت

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ٧٠ .

لتؤدي دورا رسمه النظام السياسي الذي وضعته سلطة الاحتلال، وكان يبدو شكلياً نظاما ديمقراطية ؛ على خلاف جوهره لم يكن نظاماً قويا يستند علي ظهير شعبي، ومن ثم، سقطت هذه الأحزاب – مثلما سقط الملك - مع سقوط النظام حين رفع الاحتلال يده عن حمايته .

ثالثاً : الوفـــد

أما عن حزب الوفد فقد سبق أن أشرنا إلى ما ذكره البشرى من أن الوفد الذى لم يكن يملك من أسباب القوة سوى تأييد ودعم الجماهير، وكان تأييد ودعم الجماهير يرتهن على موقف الحزب من المطلبين : "الإستقلال والديمقراطية" ؛ فقد جاءت نهايته سياسيا قبيل ثورة ٢٣ يوليو – كأمر منطقي وطبيعي – حينما تخلي عن المطلبين الأساسيين : "الاستقلال والديمقراطية"، حيث سقط عنه مبرر وجوده، أي مبرر تأييد ودعم الجماهير له، أما عن نهاية الوفد كمؤسسة وكيان سياسى من الوجود ؛فيرى أن السبب فى ذلك أن: "الوفد" صار يُواجه خصما جديدا قام بحركة ثورية وخلع ملكاً مكروها، وبدأ يتخذ إجراءات تستجيب للمطالب الشعبية، وهو وضع لم يجربه الوفد يوما من قبل . وهنا نجد أن البشري وضع يده علي أهم عناصر وأسباب قوة ثورة ٢٣ يوليو فى صراعها مع "الوفد". حين وضعت الثورة "الوفد" أمام تحد حقيقي بما أظهرته من إرادة وقدرةعلى تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية للشعب المصري، وكشفت للوفد عن أن المتاجرة بالشعارات ودغدغة مشاعر الجماهير بنغمة الوطنية لم تَعُد تُجدى أمام ذلك الخصم الذي أقدم علي إنجاز تلك الأهداف - التي كانت آمالاً وأحلاماً في خيال المصريين - في بساطة ويُسر، ومن ثم يكون الوفد قد فقد أهم أدواته ووسائله في تعبئة الشعب المصري ؛ ألا وهي الشعارات الوطنية التي ظل يحتكرها منذ ثورة ١٩١٩ . حتي أنه لم يَعُد يجرؤ - بعد قيام الثورة – على ترديد تلك النغمة التي كان يرددها دائما، من أنه ليس حزبا سياسيا وإنما هو وكيل عن الأمة .

وفى هذا السياق كان هناك موقف هام لم يتناوله البشرى أو يتعرض له، ألا وهو ظهور فرصة سانحة للوفد، تسمح له ليس فقط لاستمرار وجوده وممارسته العمل السياسي، ولكن أيضا لوصوله للسلطة واضطلاعه بأعباء إدارة حكم البلاد والعباد، وكانت هذه الفرصة مرهونة بوجود حس وطني حقيقي داخل قيادات الوفد- طالما أن الأهداف الوطنية للثورة، هي نفس الأهداف الوطنية التى كان يسعي إليها الوفد، وذلك حين دعي الزعيم جمال عبد الناصر أهم رموز الوفد : فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد ومن بعده مصطفي النحاس رئيس الحزب، وعرض علي كل منهما تباعا : قيام الثورة بإجراء انتخابات برلمانية، كان من المتوقع فوز الوفد فيها باعتباره حزب الأغلبية، ليقوم بتشكيل حكومة تضطلع بأعباء السلطة في البلاد، شريطة أن يقبل إصدار تشريع قانون للإصلاح الزراعي يحدد ملكية الأراضي الزراعية للفرد بـ ٢٠٠ فدان فرفض كل منهما هذا العرض، باعتباره

قانون يتعارض مع أهداف الحزب الذي يعمل علي تحقيق مصالح كبار ملاك الأرض الزراعية، وعرضا قانونا آخر للضرائب التصاعدية كبديل عنه، ومن ثم جاء التصادم بين الوفد والثورة بسبب التعارض في المصالح والأهداف بينهما ([1]).

ونري أن هذا الحدث له دلالته السياسية، والتي تتمثل في أن إهدار الوفد فرصة استمرار الممارسة السياسية بآليات الديمقراطية الليبرالية بعد ثورة ٢٣ يوليو، بما يعنى اشتراك الوفد فى مسئولية إلغاء النظام الديمقراطى الليبرالى، وبما يؤكد أن جمال عبد الناصر في بداية الثورة لم يكن علي عداء مع الديمقراطية الليبرالية، بقدر ما أن الأحداث والصراع مع القوي السياسية هي التي فرضت عليه هذا المسار.

رابعاً : الأحزاب الشعبية

من الممكن أن نقتصر علي تقييم رؤية البشري لحركة الإخوان كقوة سياسية في تلك الحقبة، ليس فقط لكونها الأثقل وزنًا سياسيًا بما لا يقاس بالنسبة لباقي الحركات الشعبية الأخري، أو لاعتبار المواجهة والصراع الذي خاضته ضد نظام ٢٣ يوليو حتي فقدت وجودها التنظيمي، ولكن وفوق كل ذلك، لأن الحركات الشعبية الأخري كانت من الضعف النسبي بما لا يستحق التقييم . ولما جاء تقييم البشري لحركة الإخوان كقوة سياسية، من مدخل علاقتها بنظام ٢٣ يوليو، فإنه من ثم، يأتي تقييمنا لرؤيته من نفس المدخل كالآتى :

ذكر البشرى أن العلاقة بين حركة الإخوان ونظام ٢٣ يوليو في فترة بداية الثورة كانت حسنة مبشِّرة وتتسم بروح التعاون والوفاق، وأنه ما لبث أن انقلبت هذه العلاقة إلي خصومة وصراع انتهت بتصفية التنظيم، وأُعدم من أعضائها من أُعدم وسُجن واعتقل بالآلاف دون أن يُقدَّم أي تحليل أو تقويم أو تفسير لهذا الانقلاب الحاد في العلاقات، من الوفاق والتعاون إلي الخصومة والصراع، وهو الأمر غير المعتاد في أبحاث ودراسات البشري .

أما وأن العلاقة السياسية بين نظام ٢٣ يوليو وبين حركة الإخوان، وتحليل ونقد المسار السياسي والأسباب التي أوصلت العلاقة إلي هذا المآل، هو أحد المحاور الهامة في أي بحث بشأن الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو، الذي كان أحد موضوعات دراسة البشري ؛ فإن عدم تناول البشري لهذه القضية بالتحليل والتقويم مع أهميتها، لابد وأن يكون لمغزي ولسبب ما عند البشري . كتب البشري: «علي أنه ما لبث الصراع أن شب بين الجماعة وقادة الثورة، بتفاصيل كثيرة ليس المجال مجالها، وبلغ الصراع قمته في فبراير ومارس ١٩٥٤، واستمر بعد ذلك حتي صُفِّي التنظيم، وأُعدم ستة من قادته وأُلقي بالآلاف في السجون ومُورست معهم ألوان من

---

[1] فؤاد مطر – بصراحة عن عبد الناصر حوار مع حسنين هيكل – دار القضايا بيروت ط ١ ١٩٧٥ ص٤٩ – ٥١ .

التعذيب وصنوف لا تزال جراحها ظاهرة » ([1]). وإذا كان البشري يري أن الصراع الذي شب بين الجماعة وقادة الثورة، جاء بتفاصيل كثيرة ليس المجال مجالها، فإنه كما يُقال: « ما لا يدرك كله، لا يترك كله»، ذلك أن سرد وتحليل الخطوط الرئيسية للمسار السياسي الذي أدي إلي ما أدي إليه من النهاية المأساوية الدرامية لتنظيم الإخوان، لهو أمر رئيسي وهام في بحثه بشأن الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو.

أما المغزي والسبب الذي نراه في تجنُّب البشري تحليل وتقييم هذه المسألة، فإنه يأتي من منهج البشري الإخواني الجديد المسمَّى بـ «الإسلامي»، والذي يلتزم فيه المنتمين للحركة بعدم كشف مثالب وأخطاء قيادات الحركة سواء أمام الرأي العام أو أمام قواعدها من أعضاء الجماعة ؛ حتى تبدو الحركة دائما في الصورة المثالية، باعتبارها تُمثِّل الإسلام، وأن قياداتها هم أشبه بصحابة رسول الله ﷺ، هذا علي الرغم من أنه كان من المأمول أن يتناول البشري هذا الجانب بالأسلوب المنهجي العلمي، خاصة الشق القانوني منه، وكيف دارت محاكمة قيادات وأعضاء الجماعة، خاصة "سيد قطب" ؟ . وهل ثبت عليهم في وقائع بعينها مخالفة للقانون أو للشريعة الإسلامية بالأدلة والأسانيد . مع اعتبار أن الحكم عنوان الحقيقة ؟ . وكل ذلك مع النظر للشق الفقهي الإسلامي في أفكار ومعتقدات الإخوان، والذي لا فصل فيه للدين عن السياسة .

خامساً : الاحتلال البريطاني

طرح البشرى مسألة إجلاء جيش الإحتلال البريطاني باعتبارها من أهم منجزات ثورة ٢٣ يوليو- بمقتضي اتفاقية أُبرمت في أكتوبر ١٩٥٤ - وأنه الأمر الذي فشلت فيه جميع القوي السياسية السابقة علي الثورة ؛ ولكن كيف نجحت الثورة، فيما فشل فيه الآخرون ؟! .

يري البشري أن قيادة الثورة لم تلجأ إلي المفاوضات مع الإنجليز حول إجلاء قواتهم من مصر، في إطار ما كان يسمي خلال العشرينات والثلاثينات بـ «الكفاح السلمي المشروع» ؛ وإنما أضافت إليه التلويح باستخدام السلاح، علي صورة شبيهة بما كانت تفتقت عنه نداءات الحركة الوطنية في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ وهو ما شرعت فيه الفصائل الشعبية بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر ١٩٥١، ثم توقفت بحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، حيث أنشأت قيادة الثورة كتائب من الضبَّاط المتطوِّعين، للقيام بعمليات الكفاح المسلَّح تحت إشراف جهاز المخابرات العامة الجديد، وبدون اشتراك للمدنيين أو للأحزاب السياسية، وأن أعمالهم جاءت بصورة أكثر جدوى وفاعلية في اعتبارات المهنية ومساهمة الدولة لهذه العمليات،

---

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ٧٦ .

كذلك يشير كيف كانت إرادة الثورة السياسية نافذة في وجود جيش الاحتلال منذ قيامها في يوليو وحتي رحيل آخر جندي بريطاني ([1]).

ونري أن أهم نقاط تحليل البشري للعلاقة بين قيادة الثورة والاحتلال البريطاني جاءت في تحليله مسألتي الجلاء والسودان وذلك في الآتي :

- انطلق البشري في تحليل وتقويم قضية الجلاء من فكرة ارتباطها بمسألة السودان، وأن مسألة السودان كانت العقبة الكئود في مسار مفاوضات الجلاء «المصرية البريطانية» . ومن ثم، جاءت ثورة ٢٣ يوليو بالبدء- وللمرة الأولي- في مفاوضاتها مع الانجليز بعلاج مسألة السودان قبل علاج مسألة الجلاء، حتي إن مفاوضات الجلاء لم تبدأ إلا ؛ بعد الانتهاء من اتفاقية السودان مع الانجليز.
- اتفاقية السودان فبراير ١٩٥٣: نستطيع أن نحدد ملامح مسألة السودان في رؤية البشري في الآتي :

- إن مسألة السودان ظهرت بعد إعادة فتح السودان بجيش مصري تحت قيادة إنجليزية، وإبرام اتفاقية ١٨٩٩ تشترك فيها مصر مع الإنجليز في حكم السودان، هذا من الناحية الشكلية، أما من الناحية الفعلية فلم يكن هناك أي سلطة أو نفوذ أو كلمة أو رأي لمصر في حكم السودان، وكانت السلطة المطلقة في الواقع العملي للإنجليز، ومن ثم لم تكن وظيفة الجيش المصري في السودان إلا أداة عسكرية باطشة في يد الإنجليز، لترهيب وإخضاع السودانيين تحت الحكم البريطاني .
- إن الحركة الوطنية المصرية منذ عام ١٩٠٠، لم تكن حركة وحدوية تستهدف وحدة مصر والسودان، حيث تبنت فكرة القومية المصرية وحدها، وهدفها إجلاء المحتل من مصر والنهوض بمصر، هذا مع عدم ظهور أي حزب سياسي يقوم علي أساس جامع من المصريين والسودانيين، لا الوفد، ولا الحزب الوطني، ولا مصر الفتاة، ولا أي حزب آخر، إلا أن الإخوان المسلمين حاولوا، ولكن في إطار مفهومهم عن الجامعة الإسلامية، دون تخصيص مصر بعلاقة مميزة مع السودان.
- جاء تفسير البشرى لشعارات الوحدة بين مصر والسودان التى ظهرت بعد ثورة ١٩١٩ : شعار«الاستقلال التام لمصر والسودان»، وشعار «وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري»، بأنه لم يكن مقصود بها حقيقة الوحدة، ولكن كانت مقصورة الدلالة علي حماية وضمان مورد المياه لمصر عبر السودان، باعتبارها مسألة أمن استراتيجية لمصر . وذلك لخوف السياسة المصرية من وجود دولة أجنبية تحكم السودان، تستطيع بقوتها العلمية والتكنولوجية والاقتصادية أن تَتَحَكَّم في المسار الطبيعي لمجري نهر النيل، بما يُهدد وصول

[1] نفس المرجع ص ٨٨ .

حصة مياه النيل لمصر، أما رفض فكرة حق تقرير المصير أو استفتاء السودانيين، فيري البشري أن هذا الرفض لم يكن أساسه إنكار هذا الحق علي السودانيين ؛ ولكن كان علي أساس أن أي استفتاء يجري بالسودان في ظل الإدارة البريطانية له، ستكون نتيجته حتما لا فصل للسودان عن مصر فقط، ولكن ربط السودان ببريطانيا، لا سيما وأن الإنجليز كانوا يطرحون فكرة الاستفتاء علي بديلين فحسب، وهما: إما الارتباط بمصر، وإما الارتباط ببريطانيا، دون بديل ثالث وهو استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا، وكان هذا البديل الأخير هو ما طرحته ثورة ٢٣ يوليو .

- شرعت ثورة ٢٣ يوليو في معالجة المسألة السودانية مع مندوبين من أحزاب السودان وحزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي، وغيرها، وأقرت أساسا لحل المسألة، يتمثل في سحب القوات الأجنبية من السودان، سواء كانت بريطانية أو مصرية، وبحق تقرير المصير للسودانيين، ويجري في إطار تخييرهم بين: «الوحدة مع مصر» أو « الاستقلال عن كل من بريطانيا ومصر» . وعلي هذا الأساس تم إبرام اتفاقية السودان.
- تضمنت اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا- والتى أُبرمت في ١٢ فبراير ١٩٥٣ – سحب الجنود البريطانيين والمصريين من السودان، وإجراء انتخابات لتشكيل مجلس نيابي سوداني، وسودنة جهاز الإدارة . ومع إتمام هذه الإجراءات، يجري تقرير المصير بين «الوحدة مع مصر» أو «الاستقلال في يناير ١٩٥٦»، ويشير البشري إلي أنه بالرغم مما بذلته حكومة الثورة المصرية من نشاط سياسي لدعم الاتجاه الاتحادي هناك، فقد أسفر قرار السودانيين في أول يناير ١٩٥٦ عن تفضيلهم الاستقلال عن مصر، وبذلك تم الانفصال السياسي .
- يري البشري أن اتفاقية ١٩٥٣، رغم ما انتهت إليه من انفصال عن مصر، إلا أنها حققت الذي يعتبر جوهر السياسة المصرية الوطنية إزاء السودان وهو إخراج الإنجليز منه، وحماية مياه النيل من أن تكون تحت سيطرة دولة استعمارية طامعة في مصر والسودان معًا ([1]) .

● **اتفاقية الجلاء ١٩٥٤:**

بمجرد أن أبرمت اتفاقية السودان، حتي بدأ التمهيد والتفاوض بشأن الجلاء ثم انقطعت، ثم اتصلت، ثم استمرت تنقطع وتتصل حتي تم الاتفاق النهائي في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، ونري أن تحليل البشري لاتفاقية الجلاء جاء فيما تضمنته من بنود للاتفاقية - بين حكومة ثورة ٢٣ يوليو وبريطانيا- والتى أبرمت في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وذلك فى الآتي :

- الجلاء التام خلال عشرين شهرًا وفق برنامج زمني حددته الاتفاقية.

---

[1] دراسات في الديمقراطية المصرية – مرجع سابق ص ١٢٧ – ١٣٣ .

- بقاء أجزاء من قاعدة قناة السويس البريطانية، تُدار بواسطة فنيين بريطانيين مدنيين محددي العدد.
- دفاع مشترك بين البلدين لمدة سبع سنوات، يتعلق بحالة الحرب أو التهديد بها بالنسبة للبلاد العربية أو تركيا- عضو حلف الأطلنطي- وفي هذه الحالة تعود القوات البريطانية بغير تحديد لمناطق العودة، وتجلو بعد انتهاء العدوان بغير تحديد لموعد الجلاء.

ينطلق البشري فى تقييمه للاتفاقية، بطرح تساؤل، ليحدد في مضمون الإجابة عليه منهجه في تقييم هذه القضية، أين الثورة في هذا الاتفاق؟ . وفي إجابته، يقدم مقارنة بين مضمون ما كانت تصبو إليه أحزاب ما قبل الثورة- في بنود اتفاقية الجلاء- وبين ما توصلت إليه ثورة ٢٣ يوليو في هذا الشأن، فيشير، كيف أن اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ أوجدت نوعا من الاتفاق- الدفاعي- بين مصر وتركيا، والتي كانت عضوا في الحلف الأطلنطي، وهو ما لم يصنعه «صدقي» عام ١٩٤٦، وحتي إننا إذا نظرنا إلي الفرق بين مشروع صدقي / بيجن، وبين اتفاقية ١٩٥٤، فيما يتعلق في المدي الزمني الذي يتم فيه الجلاء، نجده في المشروع الأول ثلاث سنوات، وفي الثاني عشرين شهرا، كذلك فيما يتعلق بمدة الدفاع المشترك، نجد المدي الزمني في الأول عشرين عاما، وفي الثاني سبعة أعوام، الأمر الذي يعني أنها فروق كمية، لا تؤدي إلي هذا التباين في الحكم علي كل منهما ليكون الأول مُتَّهما بالرجعية والعمالة وإعلان الحركة الوطنية معارضتها ورفضها له . وفي الثاني هو مشروع وطني ثوري وتحرري، كذلك إذا ما نظرنا إلي ما كان قد تمسَّك به الوفد في مباحثاته ١٩٥١، وبين ما وافقت عليه ثورة ٢٣ يوليو، نجد أن الوفد كان أكثر تمسكاً بحقوق البلاد، علي الأقل بالنسبة لرفضه صراحةً الارتباط بتركيا، ومع ذلك فقد كان مثاراً لتهكم الصحف وسخرية الشعب . هنا، يصل البشري إلي المغزي من هذا التساؤل ؛ بأنه : لا يُمكن تقدير مدي إسهام اتفاقية ١٩٥٤، في إنجاز أهداف الحركة الوطنية المصرية، في إطار نصوصها وأحكامها فقط ؛ وإلا كان ذلك تفسيرا قانونيا مجردا ومعزولا عن السياق السياسي. ثم يدلل البشري علي مقولته هذه بالآتي:

- لم تمض علي توقيع الاتفاقية ثلاثة أشهر- لم تكن غادرت مصر خلالها الدفعة الأولي من الجنود البريطانيين- حتي أعلنت مصر حربها علي الأحلاف العسكرية في نطاق الدول العربية كلها، وذلك بمناسبة إبرام حلف بغداد في فبراير ١٩٥٥.
- لم تمض علي الاتفاقية خمسة أشهر، حتي ما كان من حضور عبد الناصر في مؤتمر باندونج، ليتألق نجمه كواحد من أقطاب حركات التحرير في العالم، ومناضل من مؤسسي حركة الحياد الإيجابي.
- لم تمض عشرة شهور علي الاتفاقية، حتى عقدت مصر اتفاقية السلاح التشيكية الشهيرة التى بدأ بها بناء الجيش المصرى .

● تم جلاء القوات البريطانية عن مصر في مواعيده، رغم تلك السياسات المعادية للإنجليز وللاستعمار عامة، بل لعله تم في مواعيده بسبب تلك السياسة الجسور، والتي اضطرت الإنجليز لأن ينصاعوا لتنفيذ التزاماتهم بغير توان .

هنا، يجيب البشري علي تساؤله : أين كانت الثورة في اتفاقية ١٩٥٤؟ . لم تكن في النصوص، بقدر ما كانت علي الأرض التي تحركت عليها النصوص . وفي الأيدي التي كانت تحركها، أي القوي السياسية المصرية وموازينها . وفي تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية، والتي تتحدد في طرد الملك، وإلغاء النظام الملكي، وتحديد الملكية الزراعية .. إلخ . حتي ظهر جلياً بأن الاحتلال البريطاني لم يكن يحكُم مصر بقاعدته العسكرية وحدها ؛ بقدر ما كان يحكمها بقاعدة سياسية تتربع علي رأس السلطة المصرية، وبقاعدة اجتماعية ترتبط مع الاستعمار برباط المصلحة المستمرة . لقد أثبتت التجربة الناصرية صحة المقولة الشهيرة : « إن السياسة الخارجية هي انعكاس للأوضاع الداخلية، وأن التغيير يجب أن يبدأ من الداخل، وأنه مهما كانت الضغوط الخارجية، فإن الاختيار بين البدائل المختلفة في السياسات الوطنية، يحسمه موقف الحركة الوطنية من قضية السلطة السياسية في الداخل » ([١]).

سادساً : حركة الضباط الأحرار

● تبنَّى البشري فكرة انفراد قوة سياسية واحدة بالهيمنة علي السلطة السياسية في دولة ٢٣ يوليو، ألا وهي: "مجلس قيادة الثورة" منذ قيام الثورة وحتي عام ١٩٥٦، ثم خلفتها "رئاسة الجمهورية" من بعد، وأن نظام الحكم وأجهزة الدولة ومؤسساتها، دارت حول هذا القطب الثابت وحده، والذي كان يُمثِّل القوة الدافعة للنشاط العام بكل صوره وأشكاله التنظيمية، وأن السلطة التنفيذية- بكل أجهزتها الإدارية- كانت الأداة الأساسية لتحريك الدولة والمجتمع . وأن الزعيم جمال عبدالناصر انفرد بالهيمنة علي السلطة السياسية سواء داخل « مجلس قيادة الثورة » أو« رئاسة الجمهورية»([٢]).

● ثم ذكر البشري أن السلطة السياسية انقسمت إلي سلطتين: إحداهما: "سلطة دستورية" تمثلت في رئيس الدولة، والأخري: "سلطة فعلية" تمثلت في قيادة الجيش، وأن هذه الصورة، كانت أشبه بما كان عليه النظام السياسى في حقبة الاحتلال البريطاني، والتي عبر عنها «لطفي السيد» في عبارته التاريخية :«أن السلطة الشرعية للملك، والسلطة الفعلية للاحتلال البريطاني» ([٣]) . وسوف نقوم بتحليل ونقد هذه الفكرة فى بند لاحق .

---

[١] نفس المرجع ص ١٣٤ – ١٣٧ .
[٢] نفس المرجع ص ٢٢١ .
[٣] نفس المرجع ص ١٨٣ .